وقفة

عبدالنبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

عام على انهيار نظام الأسد.. الدروس والعبر

أكثر من عامٍ مضى على انهيار نظام بشار الأسد في سوريا، بعد مقاومة عنيفة ومواجهات دموية مع ثورة شعبية امتدت لأكثر من أربعة عشر عامًا. ثورة بدأت سلمية، حاملة مطالب الحرية والكرامة والإصلاح، لكنها ما لبثت أن وُوجهت بالقوة المفرطة، فانزلقت تدريجيًا إلى العسكرة، وتقاطعت فوق أرضها أجندات متعددة، وتدفقت إليها تيارات ومقاتلون من الخارج، قبل أن تنتهي - على نحوٍ خاطف - بسقوط النظام الذي بدا يومًا عصيًا على الانكسار.

لسنا هنا بصدد جرد حسابٍ للأرباح والخسائر، فذلك يتطلب مجلدات لا مقالًا، وإنما نسعى إلى التوقف عند بعض الدروس والعِبر التي يمكن استخلاصها من صراعٍ طويل دفع السوريون ثمنه فادحًا: مئات الآلاف من القتلى، ملايين المهجّرين والنازحين، تمزق النسيج الوطني، وتدمير مروّع للاقتصاد وللبنية التحتية ولمقومات الدولة والمجتمع.

من حيث المبدأ، لم يكن سقوط النظام مستبعدًا؛ فالتاريخ يؤكد أن الأنظمة التي تحكم بالقوة وحدها، وتغلق منافذ الإصلاح، تؤجل سقوطها لكنها لا تمنعه. غير أن المفاجأة كانت في التوقيت والسرعة والظرف الدولي والإقليمي الذي وقع فيه الانهيار. وفي عالم السياسة، لا مكان للثوابت؛ فالمفاجأة أحد عناصرها الجوهرية، وربما كان التغيير هو الحقيقة الوحيدة المستقرة في هذا الحقل المتقلب.

إن من أبرز خلاصات المشهد السوري أن أحد تيارات الإسلام السياسي السني تمكن، عبر القوة المسلحة، من الوصول إلى الحكم، بعد أن أعاد صياغة خطابه، وخفّف من حدة شعاراته، وبدّل من مظهره السياسي، مستفيدًا من إخفاقات تجارب إسلامية أخرى، ومن النموذج التركي الذي قدّم - في مرحلة سابقة - مثالًا على التكيّف مع شروط الدولة الحديثة. والخطورة هنا لا تكمن في التجربة السورية بذاتها فحسب، بل في احتمال تحوّلها إلى نموذج يُغري تيارات إسلامية أخرى بالسير في الطريق ذاته، معتبرة أن العنف قد يكون بوابة مشروعة إلى السلطة.

كما يثبت المشهد السوري أن التحولات السياسية لا تعرف خطوطًا مستقيمة: الضعفاء قد يصيرون أقوياء، والمهزومون قد يتحولون إلى منتصرين، والأفراد - كما التيارات - يغيّرون مواقفهم وخطاباتهم وفق مقتضيات اللحظة. الرئيس السوري الجديد أحمد الشرع، الذي كان يومًا مصنّفًا في لوائح الإرهاب، أصبح اليوم رجل دولة يُستقبل في عواصم القرار، بما فيها عواصم كانت قد رصدت مكافآت مالية ضخمة لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض عليه.

وليس ذلك استثناءً في التاريخ السياسي الحديث؛ فكم من شخصية وُصمت بالإرهاب ثم تحولت إلى شريكٍ معترف به دوليًا. ياسر عرفات مثال بارز، وكذلك مناحيم بيغن، بل وحتى قامات أخلاقية كبرى مثل المهاتما غاندي ونيلسون مانديلا، الذين واجهوا في مراحل من حياتهم الاتهام والتجريم قبل أن يتحولوا إلى رموز عالمية.

ومن الدروس القاسية التي كشفتها التجربة السورية أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يشبه اللعب بالنار؛ قد يحقق مكاسب آنية، لكنه ينتهي غالبًا بحرق أصابعه. حزب الله، والنظام الإيراني، وبعض الأنظمة العربية، وغيرهم من القوى الإقليمية والدولية، دخلوا الساحة السورية كلٌّ بأجندته، فكانت النتيجة خسائر استراتيجية وأثمانًا باهظة لم يكن معظمها في الحسبان.

كما أثبتت الأحداث صحة تحذيرات المفكرين من خطورة العبث بالتعددية الفئوية والعرقية والمذهبية والدينية بهدف تثبيت الحكم. سياسة "فرّق تسُد" قد تُطيل عمر السلطة، لكنها تُعجّل بانهيار الدولة. ونظام الأسدين، الأب والابن، منذ البداية، اعتمد هذه المقاربة بدرجات متفاوتة، متجاهلًا دروس التاريخ، بما فيها سقوط الإمبراطورية البريطانية نفسها، رغم براعة منظّريها في هذا النهج.

إلى ذلك، أخفق النظام السوري لعقود في إدارة علاقاته العربية والإقليمية، متنكرًا لمحيطه الطبيعي، ومستندًا إلى وهم "الأهمية الاستراتيجية" لسوريا بوصفها ضمانة دائمة للحماية. فانتهى محاصرًا بعداوات متعددة، من انقسام البعث بين دمشق وبغداد، إلى الاصطفاف مع إيران في حربها مع العراق، وصولًا إلى علاقات متوترة مع معظم الدول العربية، لم تُصلحها مواقف ظرفية عابرة.

إن انهيار نظام الأسد ليس مجرد حدث سوري داخلي، بل محطة مفصلية في تاريخ المنطقة، تكشف حدود القوة، وفشل الحكم القائم على الإقصاء، وخطورة تسييس الهويات، وكلفة تحويل الأوطان إلى ساحات صراع مفتوحة. الدرس الأهم أن الاستقرار الحقيقي لا يُبنى بالدبابات، ولا تُصان الدول بتأجيل الانفجار، بل بإصلاحٍ مبكر، وعدالة سياسية، وشراكة وطنية جامعة. وما لم تُستوعَب هذه الدروس، فإن المآسي قد تتكرر بأسماء مختلفة، لكن بالأوجاع ذاتها.

ضمان عدم الإضرار بالمناطق السكنية أو المشهد الحضري... وزير "البلديات":

31 ترخيصا للباعة الجائلين و18 لمركبات الطعام ضمن أملاك الوزارة

البلاد | إبراهيم النهام

قال وزير شؤون البلديات والزراعة وائل المبارك، ردًا على سؤال النائب جلال كاظم بشأن تنظيم الأسواق والأنشطة التجارية، إن الوزارة تطبق اشتراطات وضوابط قانونية واضحة تهدف إلى تحقيق التوازن بين دعم النشاط الاقتصادي وحماية البيئة العمرانية وحقوق الأهالي.

وأوضح الوزير أن تنظيم الأسواق يشمل الباعة الجائلين ومركبات الطعام، ويتم وفق القوانين واللوائح المعمول بها، وبما يراعي الجوانب التخطيطية والبيئية ومتطلبات السلامة العامة، مؤكدًا أن الجهات المختصة تتابع الالتزام بالتراخيص المحددة لكل نشاط، وتنفذ جولات رقابية دورية لضمان عدم وجود مخالفات أو تجاوزات.

وأشار في هذا السياق إلى أن عدد تراخيص الباعة الجائلين المعتمدة يبلغ 31 ترخيصًا، في حين تمت الموافقة على ترخيص 18 مركبة طعام متنقلة ضمن العقارات المملوكة لشؤون البلديات، وفق الاشتراطات التنظيمية والصحية المعتمدة.

وأكد الوزير أن هذه التراخيص تخضع للمتابعة المستمرة، بما يضمن عدم الإضرار بالمناطق السكنية أو المشهد الحضري، لافتًا إلى أن الوزارة تعمل على مراجعة الإجراءات بشكل دوري لتعزيز كفاءة التنظيم ومواكبة متطلبات التنمية الحضرية.

وأضاف أن الوزارة تحرص على التنسيق مع المجالس البلدية والجهات ذات العلاقة لدراسة الملاحظات والمقترحات التي ترد من النواب أو المواطنين، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال أي مخالفات، بما يسهم في تطوير الأسواق وتحسين مستوى الخدمات المقدمة.

وأكد في ختام رده أن تنظيم الأنشطة التجارية سيظل محل متابعة دائمة، وأن الوزارة منفتحة على أي مقترحات من شأنها تعزيز النظام العام وتحقيق المصلحة العامة ورفع جودة الحياة في مختلف مناطق المملكة

النائب جلال كاظم

وزير شؤون البلديات والزراعة

مشيدة بالدور القيادي لسموه في ترسيخ ثقافة العمل بروح الفريق الواحد وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي... الظاعن:

الإنجازات تعكس رؤية سمو ولي العهد رئيس الوزراء في بناء مستقبل مستدام

أكدت النائب د. مريم الظاعن أن مملكة البحرين تواصل تحقيق إنجازات نوعية ومتسارعة في مختلف المجالات العلمية والصحية والاقتصادية والسياحية والاستثمارية، بما يعكس نجاح النهج التنموي الشامل الذي تقوده الحكومة برئاسة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة.

وأشادت بالدور القيادي لصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في ترسيخ ثقافة العمل بروح الفريق الواحد، وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي، وتفعيل الشراكة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مؤكدة أن هذا النهج أسهم في تسريع وتيرة الإنجاز وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

وأوضحت الظاعن أن ما تشهده المملكة من تطور لافت في مؤشرات الأداء الوطني جاء ثمرة لرؤية واضحة تقوم على التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، والاستثمار في العنصر البشري البحريني، وتعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية، وترسيخ مبدأ الاستدامة في السياسات العامة، بما يضع المواطن في صميم العملية التنموية، لافتة إلى أثر المشروعات والمبادرات النوعية مثل برنامج تطوير الكوادر الحكومية، ومسابقة الابتكار الحكومي (فكرة)، وغيرها، ما يسهم في تطوير العمل وتحسين الكفاءة والأداء.

وأشارت إلى أن مملكة البحرين حققت خطوات متقدمة في المجالات العلمية والبحث والابتكار، من خلال تطوير البرامج الأكاديمية، وتعزيز الشراكات مع الجامعات والمؤسسات البحثية العالمية، وتمكين الكفاءات الوطنية، بما يسهم في بناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والتقنية، ويعزز تنافسية المملكة على المستويين الإقليمي والدولي، فضلًا عما تحقق من إنجازات غير مسبوقة في علوم الفضاء، حيث تم تطوير القدرات البحثية والعلمية المرتبطة بهذا القطاع الحيوي، مؤكدة أن التوجه نحو علوم الفضاء يعكس وعيًا استراتيجيًا بأهمية هذا المجال في دعم الابتكار، وتطوير التطبيقات العلمية والتقنية ذات الأثر المباشر على قطاعات متعددة، من بينها الاتصالات، والمناخ، والاستدامة البيئية.

كما أكدت النائب د. مريم الظاعن أن المنظومة الصحية سجلت إنجازات نوعية، سواء من حيث البنية التحتية أو الكفاءات الطبية أو تبني التقنيات الحديثة، مشيرة إلى أن إطلاق وتنفيذ مشروع الجينوم البحريني يمثل محطة مفصلية في مسار الرعاية الصحية المتقدمة، لما له من دور محوري في دعم الطب الوقائي، وتطوير التشخيص المبكر للأمراض، وتصميم خطط علاجية دقيقة تتناسب مع الخصائص الجينية للمجتمع البحريني، بما يعكس توجه المملكة نحو تبني أحدث العلوم الطبية العالمية، لافتة إلى أن الاهتمام بعلوم الجينوم يأتي في إطار رؤية أشمل تستهدف توظيف البحث العلمي والتقنيات المتقدمة لخدمة الإنسان، وتعزيز جودة الحياة، وترسيخ مكانة البحرين كمركز إقليمي في مجالات الطب الدقيق والبحث الصحي المتطور.

د. مريم الظاعن

وفي الشأن الاقتصادي، أوضحت الظاعن أن البحرين نجحت في ترسيخ مكانتها كمركز مالي واستثماري مرن وجاذب، بفضل السياسات الاقتصادية المتوازنة، واستمرار تبسيط الإجراءات أمام المستثمرين، إلى جانب التركيز على تنويع مصادر الدخل وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، بما أسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام رغم التحديات الإقليمية والعالمية.

وأكدت الظاعن أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة شهدت نموًا ملحوظًا، مدفوعة بثقة المستثمرين في بيئة الأعمال البحرينية، ووضوح الرؤية الاقتصادية، فضلًا عن الموقع الاستراتيجي للمملكة والبنية التحتية المتطورة. وقالت الظاعن إن ما تحقق من إنجازات يشكل قاعدة صلبة لمواصلة مسيرة التنمية، وتعزيز المكتسبات الوطنية، والبناء على النجاحات، بما يواكب تطلعات المواطنين، ويعزز مكانة مملكة البحرين كدولة رائدة في التنمية الشاملة والمستدامة.